ما هو مصير صفقة الهستدروت والاتحاد العام للنقابات؟ ..ومن يدفع الثمن؟.

زيادة: صفقة الاتحاد العام للنقابات والهستدروت غير قانونية

سعد : من يتهموننا يمارسون دورا تخريبيا بحق العمال ولا شرعية لهم

كتب: إبراهيم الخطيب

«دأبت (الهستدروت الإسرائيلية) خلافاً لمبادئ ومعايير الحرية النقابية على امتداد سنوات الاحتلال حتى عام ١٩٩٤ على اقتطاع بدل رسوم تنظيم نقابي من عشرات آلاف العمال الفلسطينيين العاملين في الورش الإسرائيلية بموجب تصاريح عمل (العمال المنظمين) نحو ١٪ من أجورهم الشهرية بما يعادل ٧,٥ مليار شيقل ما بين عام ٧٠ - ١٩٩٤. وبدل التصدي لعمليات السرقة التي قامت بها الهستدروت. قام الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بإبرام صفقة تقضي بدفع ٨ ملايين شيقل مقابل التنازل عن المبالغ المقدرة بـ ٧,٥ مليار شيقل، على أن تتواصل هذه الاستقطاعات ليتم اقتسامها مناصفة ما بين الاتحاد والهستدروت ما بعد العام ١٩٩٤ مقابل أن يقوم الهستدروت بتقديم بعض الخدمات القانونية للذين تتعرض حقوقهم للانتهاك بواسطة محامين إسرائيليين والتي يثور حول نجاعتها وجدواها تساؤلات كثيرة». حسب قول محمود زيادة، منسق دائرة التنظيم النقابي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

المساومة على حقوق العمال

وإثر ذلك كشف رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين برام الله حسن شراكة «عن تسلم رئيس الاتحاد شاهر سعد عام ١٩٩٦ مبلغ ٦٥ مليارشيقل من الهستدروت الاسرائيلي من مستحقات عمالنا المستقطعة من أجورهم بدل رسوم نقابية، وانه يتلقى شهرياً مبلغاً يتراوح بين ٣٥٠-٤٠٠ ألف شيقل، ولا يعلم احد أين ذهب وكيف صرفت. إذ إنها تصرف على قضايا خاصة بسعد ومن حوله.» حسب ما أفاد به شراكة.

وقال شراكة: «إن مستحقاتنا العمالية على الهستدروت تبلغ ٦٥ مليار شيقل عن الفترة الزمنية ١٩٧٠-»١٩٩٩. متهماً شاهر سعد بالمساومة عليها مقابل حصوله على المبلغ المذكور أعلاه. مطالبا السلطة الوطنية بإيفاء العمال مستحقاتهم وحقوقهم وتشكيل لجنة تحقيق مع رئيس الاتحاد ومن حوله فيما يتعلق بالصفقة التي ابرمها مع الهستدروت وساوم فيها على مستحقات عمالنا. إضافة إلى التلاعب في توزيع مكرمة الرئيس للعمال بعيداً عن معايير الصرف التي حددت لذلك».

وأكد شراكة: «أن سعد وبالتعاون مع مكتب عمل رام الله قاما بتوزيع ٢٨٤٠ مكرمة رئاسية بقيمة ٦٠٠ شيقل لكل عامل من اصل حوالي ٢٠ ألف عامل يعملون داخل الخط الأخضر ١٧ ألفاً منهم يعملون دون تصاريح».

وقال: «لقد قام سعد باصدار قائمة من ١٥٠٠ شخص لصرف المستحقات المالية ١٤٠٠ منهم ليسوا من العمال ما يستدعي تشكيل لجنة تحقيق حول آليات الصرف والمعايير التي اتبعت فيها».

ودعا شراكة «الى اخذ أعلى درجات الحيطة والحذر تجاه محاولات دق الاسافين وإشاعة الفرقة والفتنة بين صفوف العمال». متهما سعد بانه استغل الظروف المأساوية التي يمر بها شعبنا ليقدم على خطوة غير مسبوقة بتشكيل اتحاد مواز لاتحاد نقابات عمال فلسطين في محافظة رام الله والبيرة حيث ما زال يرفض الاستجابة لمطلب العمال في إجراء الانتخابات ويرفض الكشف عن الموازنات المالية للاتحاد بما فيها الواردات الشهرية من الهستدروت الإسرائيلية».

وثائق وملفات

من جهته كشف الأمين العام، للاتحاد العام لعمال فلسطين، حيدر إبراهيم، وثائق وملفات حول الأموال التي حولها الاتحاد العام لعمال فلسطين بواسطته للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في الضفة الغربية وغزة. حيث استلم شاهر سعد مبلغ ٣٩٠ ألف دولار عن اتحاد نقابات الضفة، فيما استلم راسم البياري عن الاتحاد العام لنقابات غزة مبلغ ٢١٠ آلاف دولار.

وكشف إبراهيم كذلك عن رسالة كان قد وجهها وزير المالية السابق محمد زهدي النشاشيبي للرئيس ياسر عرفات جاء فيها أن الهستدروت قامت مع نهاية عام ١٩٩٥ بتحويل مبلغ (٤) ملايين شيقل إلى اتحاد عمال فلسطين، وتقرر ذلك في اجتماع عقد في مقر الهستدروت، بين الهستدروت وقادة اتحاد عمال فلسطين (شاهر سعد وراسم البياري)، وبموجب اتفاق اوسلو وقع الطرفان على مبلغ ٨ ملايين شيقل تعويضاً عن المبالغ التي اقتطعوها من أجور العمال الفلسطينيين طيلة الـ٢٥ سنة الماضية والتي تقدر بمليارات الدولارات.

وبحسب إبراهيم فقد كتب النشاشيبي للرئيس في الكتاب المذكور«أن الإنسان ليستغرب كيف تباع حقوق هؤلاء العمال التي قدرها الخبراء بمليارات الدولارات بمبلغ زهيد كهذا!. داعياً إلى تشكيل لجنة من الخبراء لتقدير حقوق العمال في اسرائيل لقاء ما اقتطع من أجورهم طيلة ٢٥ عاما».

محاولة توحيد الحركة..ماذا صاحبها؟

وأكد إبراهيم على حرص الأمانة العامة للاتحاد على وحدة الحركة العمالية في الضفة الغربية وغزة حيث كانت قد وجهت دعوة للكتل النقابية لعقد اجتماع في عمان ابتغاء توحيدها بمشاركة كافة الكتل النقابية ونجحت الدعوة.

وقد تم الاتفاق على توحيد الحركة العمالية وعقد مؤتمر توحيدي لهذا الغرض شرط إجراء انتخابات من القاعدة إلى القمة على أن تنتهي الانتخابات في ١٥/شباط عام ١٩٩٥، وان توجه الدعوة لعقد المؤتمر في أواسط آذار عام ١٩٩٥ على ان تجري الانتخابات على قاعدة التمثيل النسبي.

وقال :منذ ١٥/شباط، ١٩٩٥ صارت تونس في تلك الفترة محطة للكوادر النقابية وقدمنا مساعدة لنقابات عمال جنين بقيمة ١٠ آلاف دينار ومثلها لنقابات الخليل من اجل بناء مشاريع ومقرات وبلغ مجموع ما قدمناه لها أكثر من ٥٠٠ ألف دولار.كما طالبنا الاتحادات النقابية الدولية بتقديم الدعم المباشر لهم فضلاً عن مكارم وعطاء الرئيس ياسر عرفات السخي، وبعد كل هذا الإيثار والعطاء تلقينا تقارير (بحسب إبراهيم) أفادت أن الأموال التي قدمناها تعرضت للاختلاس وتأكدنا من صحة الاتهام بوجود خلط بين أموال التنظيم وأموال الاتحاد إضافة إلى سلب ٢٣ ألف دولار كانت قد أنفقت لصالح اسر عمال شهداء مجزرة عيون قارة.

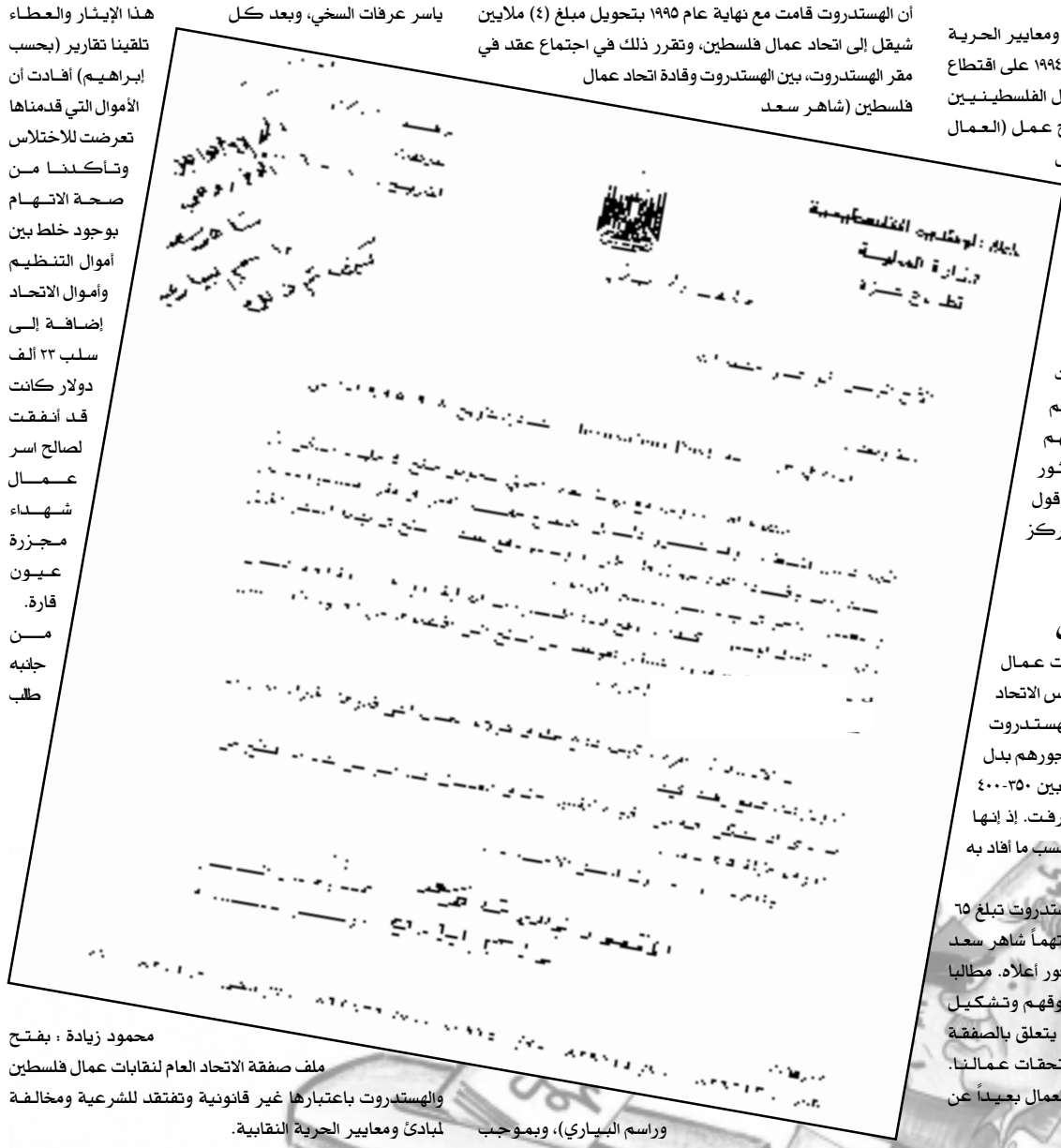

محمود زيادة : بفتح ملف صفقة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت باعتبارها غير قانونية وتفتقد للشرعية ومخالفة لمبادئ ومعايير الحرية النقابية.

ودعا الجهات الرسمية ذات الاختصاص إلى تشكيل لجنة تحقيق حول ظروف وملابسات هذه الصفقة ومصير الأموال المحولة من الهستدروت إلى الاتحاد. وكذلك التحقيق في كافة القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري المثارة في أوساط قيادات الحركة النقابية العمالية.

وقال ان هذه الصفقة تفتقد لأي سند قانوني وشرعي حيث ان الاتحاد محل طعن في شرعية تمثيلية للعمال كون هيئاته القيادية غير منتخبة من قبل العمال ولم يتم تفويضه من جانب العمال المغيبين بالتسوية لا سيما ان الصفقة جرت من وراء ظهر العمال، وان حجم القضايا العمالية التي تابعها الاتحاد والهستدروت لا تشكل اكثر من ٢٠٪ من إجمالي القضايا المرفوعة من جانب العمال لدى المراكز الحقوقية والقانونية والمحامين.

مشيراً الى ان عدة فروع للاتحاد تتقاضى رسوم بدل متابعة هذه القضايا بنسب عالية، وفي حالات عديدة اشتكى عمال من عمليات سرقة للتعويضات ورسوم الضرائب المسترجعة.

شاهر سعد يترفع عن الرد .. ويشكك

من جهته شكك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد بشرعية ووجود أصحاب هذه الاتهامات النقابية لا سيما أنهم يستهدفون ضرب وشرذمة الحركة النقابية عبر بث الشائعات المغرضة وقيامهم بادوار سلبية من اجل تدمير الحركة النقابية على حد تعبيره.

وقال سعد :نحن نترفع حتى عن الرد على مثل هذه الاتهامات خاصة وان موقف الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واضح بعلاقته مع الهستدروت. وان الاتفاقية التي وقعت معه كانت قد نوقشت ضمن المؤسسات المختلفة داخل الاتحاد وهذا ليس سرا.

وأكد على «أن الاتفاق الموقع عام ١٩٩٥ مع الهستدروت كان قد أعلن بالصحف الرسمية بوجود شهود دوليين والذين يعلمون أن الهستدروت لم يقم بتطبيق ما جاء في الاتفاقية، ولذلك نحن نترفع بعدم الرد على مصدر الاتهامات لنا والتي لا تعدو كونها مهاترات».

الاتفاقية مع الهستدروت

وأوضح سعد: أن الاتفاقية مع الهستدروت تتعلق برسوم الاشتراك النقابي الذي كانت تجبيه الهستدروت من عمالنا داخل الخط الأخضر دون أن تقدم لهم أي خدمة من خدماتها.

وقد أبرم الاتحاد هذه الاتفاقية بهدف استرجاع نصف رسم الانتساب أو رسم الاشتراك النقابي إلى صندوق الاتحاد، والنصف الآخر يبقى لدى الهستدروت من اجل تغطية نفقات المحامين في متابعة قضايا عمالنا وكذلك لتسديد الكفالات التي كانت تدفع داخل المحاكم العمالية.

أما الشق الآخر من الاتفاقية فهو العمل المشترك والمثابر من اجل الاتفاق على كل المسائل المالية الخاصة بحقوق عمالنا منذ العام ١٩٧٠ وبهذا الصدد تم تشكيل لجنة خاصة لتقدير قيمة المستحقات العمالية المالية على الهستدروت، والتي يجب أن تدفع للاتحاد. إضافة إلى تعزيز اطر التعاون بين الاتحاد والهستدروت، إلا أن الأخير لم يلتزم بجميع بنود الاتفاقية ولم يطبق أي منها سوى تحويل (٣) ملايين شيقل. في العام ١٩٩٥ ولغاية الآن لم يتم احتساب الأموال التي جبيت من قبل الهستدروت أو الأموال التي يجب أن تحول إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

وعقب سعد، على المبالغ المالية التي تسلمها الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة وغزة ،عن طريق الاتحاد العام لعمال فلسطين في تونس، بقوله: لم تكن من مالية حيدر ابراهيم، وانما قدمها اتحاد نقابات عمال النرويج بناء على اتفاقية لبناء مقرات للاتحاد في نابلس وقد حصلنا على مليون ونصف مليون دولار، وبقي لنا في ذمة حيدر إبراهيم ٢٠ ألف دولار وبحوزتي وثائق تثبت ذلك

.

المساعدات الرئاسية ومكرمة الرئيس

كما قال سعد «إن الذين يتهموننا بانعدام العدالة والنزاهة في توزيع الاتحاد للمساعدات الإغاثية ومكرمة الرئيس، هم الذين يحاولون التخريب على عمالنا ،وقيامهم بدور سلبي من اجل منع هذه المساعدات عن عمالنا، ومحاولات تشويه صورة الاتحاد وقيادته أمام اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني التي تقدم أكثر من(١٠) آلاف كفالة أسرية لـ (١٠) آلاف عامل وفقير في فلسطين، يقدم لهم شهريا ١٣٩ دولارا شهريا لمدة عام».

وبحسب سعد: فقد حاول هؤلاء بشكل فظ لا إنساني وقف هذه الأموال وذلك من اجل أن يحصلوا على مكانة لهم ودور في توزيع هذه المساعدات.

ولدينا من الرسائل والوثائق المختلفة التي تكشف عن ماهية دورهم التخريبي الذي يمارسونه، لأنهم والحديث لسعد غائبون عن الواقع العمالي والطبقة العاملة والتي لا يعرفون عن ظروفها.

مؤكدا أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتبع أدق المعايير في توزيع مكرمة الرئيس والمساعدات الإغاثية على عمالنا بعدالة ونزاهة وذلك بمشاركة وفاعلية كل القوى والكتل النقابية العمالية.